التعدد في العقل لا في الخارج فرع لما فرغ من بحث الوجود وما ذهب اليه
من انه زايد في الجميع حصل منه ان الوجود صفة تقوم بذات الموجود
وفرع عليه مسئلة وهي ان اتصاف الشي بالوجود هل هو بسبب صفة قائمة
بذلك الشي كما ان اتصافه بساير الصفات الثبوتية كذلك فان اتصافه
بالعلم والقدرة لاجل العلم والقدرة فقال اتصاف الشي بالوجود ليس لاجل صفة
قائمة به كما ذهب اليه بعضهم وقال كون الشي موجودا في الخارج معلل
بصفة قائمة به هي الوجود فان قيام الصفة به فرع على كونه موجودا
لامتناع قيام الصفة بالامر المعدوم فلو تعلل كونه موجودا به لزم الدور
هل والحق ان تسميه هذا البحث بالفرع مثل هذا المعنى فيه تعسف
بل الاولى ان يكون مذنبا للبحث الثالث او تتمة لاحتجاج الحكما وذلك
بان يقال هذا جواب سوال مقدر تقديره ان يقال لا نم انحصار
العلة في المغاير اي الماهية وفي المباين لم لا يجوز ان يكون علته
صفة قائمة بذات واجب الوجود ولا يلزم شي من المحالات التي
ذكرتموها الرابع في ان المعدوم ليس بثابت اي ليس متقررا في الخارج
منفكا عن الوجود وهذا المعنى هو الذي يعبرون عنه بان المعدوم
في العدم ليس بشي لان المعدوم ان كان مساويا للمنفي او اخص منه
فكل معدوم منفي وكل منفي ليس بثابت فالمعدوم ليس بثابت
وان كان اعم منه لم يكن نقيضا له والالم يبق فرق بين العام والخاص
وكان ثابتا لانه لا واسطة بين المنفي والثابت وهو اي المعدوم
مقول على المنفي فيصدق المنفي معدوم وكل معدوم ثابت
فالمنفي ثابت هذا خلف واذا بطل كون المعدوم اعم من المنفي
ولا وجه للمباينة ضرورة صدق المعدوم على المنفي تعين الخصوص او
المساواة وعدم المطلوب منهما ولقائل ان يقول لا يلزم من
عدم كون المعدوم مطلقا نفيا محضا الا ان يكون ليس بثابت
لكن في تحققه ان يكون بعض افراده ثبوت كالمعدوم الممكن مثلا

ولا يلزم كون كل معدوم كذلك حتى يلزم كون الممتنع ثابتا على ان الحق
ان المعدوم مطلقا نفي محض والفرق بين العام والخاص انه لا يمكن
تحقق المنفي بخلاف المعدوم مطلقا احتجت المعتزلة على ان المعدوم
ثابت بان المعدوم متميز لكونه معلوما وكل معلوم متميز مما ليس بمعلوم و
مقدورا فانا قادرون على الحركة يمنة ويسرة مع انها معدومة وكل
مقدور متميز مما ليس بمقدور كالطيران الى السماء والالكانا متساويين
في القدرة وعدمها ومرادا بعضه دون بعض فانا نريد انواع اللذات
المفقودة الان عندنا وكل ما نريده متميز عما لا نريده كالالام المكروهة
وكل متميز ثابت لان ما كان متميزا عن غيره لا بد وان يكون لكل منهما
تحقق وتعين في نفسه والا لاستحال تميز احدهما عن الاخر سواء
اما في الوجود العيني او الثبوت العاري عنه والاول ليس
بحاصل فتعين الثاني فالمعدوم ثابت وبان الامتناع نفي لانه صفة
الممتنع المنفي وصفة المنفي امر منفي والا لزم قيام الصفة الثبوتية
بالامر المنفي الصرف وهو محال فالامكان ثابت لكونه نقيض الامتناع
ووجوب كون احد النقيضين ثبوتيا فالمعدوم الموصوف به
ثابت والا يلزم قيام الصفة الثبوتية بالامر المنفي واجيب بان
الاول منقوض بالممتنعات والخياليات والمركبات ونفس
الوجود لان الدليل يجري فيها بعينه فانا نحكم عليها ونميزها
عن غيرها لكن هذه الامور غير ثابتة عندكم اما الممتنعات
فظاهرة لانها نفي صرف واما الخياليات فلانها اجسام قامت
بها اعراض كجبل من ياقوت مثلا والجواهر والاعراض وان
كانت ثابتة عندكم حالة العدم لكن الجواهر غير موصوفة بها حالة العدم
عندكم واما المركبات فلان التركيب والتاليف لا يضاعف حاصل
عندكم حالة العدم واما الوجود فلانه عندكم من الاحوال والاحوال
غير ثابتة بالاتفاق وهذا النقض اجمالي والنقض التفصيلي

Copyright © King Saud University